كان قبلها ، اتجاهان دوليان متباينان : أولهما اتجاه الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى التي رأت أن الوقت قد حان من اجل تحقيق تسوية تقوم على الاستجابة للمطالب العربية وفي صلبها : انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧ ، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين وبضمنها حقه في اقامة دولته الخاصة به(٢٠) . وثانيهما اتجاه الولايات المتحدة الاميركية التي أبدت موافقة على الأساس الأول وتمسكت برفض الأساس الثاني ، ثم رفضت بصورة باتة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية التي صار الاتحاد السوفياتي يعترف بها ممثلة للشعب الفلسطيني ومسؤولة عن صياغة مستقبله . وبينما ظلت الولايات المتحدة ترفض أن تنظر لقضية فلسطين بمقياس غير الذي نظر وفقه القرار ٢٤٢ المرفوض من منظمة التحرير ، كان الاتحاد السوفياتي يأخذ على عاتقه مهمة تنشيط المبادرات التي تظهر في الساحة الفلسطينية باتجاه،قبول المشاركة في مجهودات التسوية ، ويوسع اتصالاته مع الفلسطينيين ولا يخفي عدم ارتياحه لطروحات الرفض التي اعتادت الأدبيات السوفياتية أن تصفها بأنها متطرفة ، لأنه ، على النقيض من الولايات المتحدة يدعو للنضال من اجل اشراك م.ت.ف.كطرف متساو في الحقوق مع الاطراف الأخرى في مجهودات التسوية . في ضوء ذلك فان تأكيد النقطة التاسعة من البرنامج على الدعوة للنضال من اجل تعزيز التضامن ، وليس العلاقات فقط ــ مع الدول الاشتراكية اكتسب معناه الجديد وهو الاستجابة لطروحات الاتحاد السوفياتي ، على نحو أو آخر ، حول الأمور الملموسة التي كانت مثارة آنذاك ، واخصها المشاركة في مجهودات التسوية استنادا الى دعمه هو بالذات ودعم الدول والأطراف الأخرى التي تؤيد وجهة نظره .

النقطة العاشرة : « على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف » .

وهو نص كان ايراده سيعتبر من باب تحصيل الحاصل لو وضع في ظروف غير الظروف التي احاطت بصياغة واقرار البرنامج المرحلي . أما في هذه الظروف التي ساد فيها الاحساس بأهمية التوجه الجديد وبخطورة المجازفة في المضي فيه والدخول في مساعي التسوية ، وما اكتنف ذلك كله من شكوك متبادلة ، فان النص على حق قيادة الثورة في وضع التاكتيك الذي يحقق البرنامج جاء بمثابة تفويض للقيادة بالتصرف ، أصرت هي على الحصول عليه .

ويستوقفنا هنا أن البرنامج منح التفويض لــ « قيادة الثورة » وليس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تحديدا،علما بأن المجلس الوطني الذي صادق عليه هو واحدة من مؤسسات المنظمة تنبثق عنه اللجنة التنفيذية وليس قيادة الثورة . وهذا يعني اقرارا يكاد يكون صريحا من قبل المجلس بان قيادة الثورة ليست هي اللجنة التنفيذية التي ينتخبها ، وانما هي شيء غير ذلك او اوسع من ذلك . ومن الصعب ان نحدد ، او ان تحدد اية جهة اخرى تحديدا دقيقا كل الدقة المعنى الذي يعنيه هذا التعبير ، قيادة الثورة . انما يظل من الممكن استقراء ذلك من الواقع الذي يبين ان القرارات المصيرية الهامة ، وبينها قرار وضع هذ البرنامج وعرضه على المجلس للمصادقة عليه ، كانت تتخذ بين قادة المنظمات الفدائية بصرف النظر عما اذا كانوا اعضاء او غير اعضاء في اللجنة التنفيذية ، وعدد منتقى من القادة الاخرين . وهناك اثنان من الامناء العامين لمنظمات فدائية ليسا فلسطينيين ، ولا يحق لهما بالتالي ان يكونا اعضاء في